

تم إنشاء صندوق النقد الدولي ولا يزال وظيفته الأساسية هي حماية الاستقرار النقدي الدولي. لكن وظائفه وأدواته تغيرت مع تحلي النظام النقدي الدولي عن نظام أسعار الصرف الثابتة والقابلة للتعديل في الفترة 1971-1973، وتوسعت حركة رأس المال الدولية، وأصبح صندوق النقد الدولي مراقباً للاقتصاد العالمي، لإنقاذ الدول باستخدام موارد المؤسسة. تم إنشاء البنك الدولي لتمويل ودعم المشاريع الاستثمارية في إعادة إعمار البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وفي البلدان النامية. مع تخرج الاقتصادات ذات الدخل المرتفع وخروجها من قائمة العملاء، وسع التركيز على وساطة الموارد الميسرة في الاقتصادات منخفضة الدخل. تقلصت حصة موارد البنك الدولي مقارنة بالتدفقات العالمية لرأس المال الخاص إلى الاقتصادات النامية. بالإضافة إلى دورهما كمصادر تمويل للبلدان التي تعاني من عجز قصير الأجل و/أو احتياجات تمويلية طويلة الأجل، بالإضافة إلى مناصرتها ودعمها في توفير السلع العامة العالمية. وقد تم استكمال التوأمتين بمؤسسة أخرى بعد الحرب: الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة - التي تم توسيعها وإعادة تأسيسها لتصبح منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995 - والتي وفرت إطاراً لتعزيز التجارة الحرة على أساس قواعد وآليات النزاع. فرضت ثلاثة تغييرات في النظام الدولي جولة جديدة من التحديات على تلك المؤسسات: ظهور أقطاب جغرافية اقتصادية جديدة؛ وبروز السياسات القومية فيما يتعلق بالتعددية؛ والتشرذم في نظام المؤسسات المتعددة القوميات. أقطاب جيواقتصادية جديدة. لقد شكل ظهور أقطاب جغرافية اقتصادية جديدة تحدياً لهيكل إدارة المؤسستين التوأم. لقد جلبت العولمة توسعاً قوياً وتقابلاً في نصيب الفرد في الدخل في الاقتصادات الناشئة - وخاصة الصين وغيرها من البلدان الآسيوية. تزايدت أيضاً المطالبة بتغيير هذا الهيكل من الإدارة. تصور "الكيل بمكيلين" في عمليات صندوق النقد الدولي خلال الأزمات الآسيوية - عدم المرونة في التركيز على التعديلات المالية التي تعتبر غير ضرورية - وفي منطقة اليورو - عندما قبل صندوق النقد الدولي التدابير الأوروبية. كما تعززت الضغوط من أجل تمويل اليونان على الرغم من الحاجة الواضحة إلى إعادة هيكلة ديونها العامة. بالإضافة إلى تعزيز عمليات نمو التصنيع القائم على التصدير، إلى توليد فوائض مستمرة في الحساب الجاري وتراكم الاحتياطيات الدولية كآلية للتأمين الذاتي. سعت مبادرة شيانغ ماي إلى إبرام اتفاقية لتقاسم احتياطيات النقد الأجنبي للدعم المتبادل لميزان المدفوعات بين دول المنطقة. على حساب الوظائف في القطاعات التقليدية لجزء من السكان في تلك البلدان. وعلى الرغم من موافقة الكونجرس الأمريكي في عام 2015 على زيادات الحصص المتفق عليها في عام 2010، ليس من قبيل المصادفة أن أساس مساهمات البلدان المانحة في جولة الثلاث سنوات الأخيرة من جمع الأموال لنوافذ التمويل الميسر التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية كان أقل مما كان عليه في الأوقات السابقة - وهي حقيقة لا يخفيها إلا الإذن الممنوح للبنك الدولي. فإن اتفاقية زيادة رأس مال ذراعي البنك الدولي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في العام الماضي، تعرضت لأهداف الاحتواء النسبي لتدفقات الإقراض إلى البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. يؤدي هذا القيد إلى نتيجتين: بالإضافة إلى كون العمليات مع هذه البلدان مصدرًا خاصًا للتعلم القابل للتحويل إلى البلدان المتعاملة الأخرى، فإن قدرة كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية على الاستفادة من أسهمهما من خلال إصدار سندات الدين ستفقد القدرة صورة مواتية للمخاطر والعائد للعمليات مع هذه البلدان. ويميل تراجع البنك الدولي من حيث الحجم النسبي إلى الاستمرار. تجزئة النظام المتعدد القوميات للمؤسسات ويشكل تجزئة نظام المؤسسات المتعدد القوميات المصدر الثالث للتحديات التي تواجه الأختين التوأم، وبالإضافة إلى الظهور المتعدد لبنوك التنمية الجديدة، إن انتشار وتعزيز المؤسسات والقنوات الموازية لتوأم بريتون وودز قد شكل لها تحديات فيما يتعلق بتخصيص الموارد، وقد تفاقم هذا التحدي بفعل التوسع في التمويل الثنائي من قبل البلدان الناشئة، تميل مصادر التحديات الثلاثة إلى البقاء في المستقبل القريب. فقط تذكروا أنه في العام الماضي، قبل الاتفاق على صفقة زيادة رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، دافع رئيس البنك الدولي المستقبلي ديفيد مالباس، في شهادته أمام الكونجرس الأمريكي، عن تخرج الصين وغيرها من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى من التصنيف العالمي. ربما كانت المواجهة بين الولايات المتحدة والصين حول اجتماع بنك التنمية للبلدان الأمريكية لعام 2019 - والذي كان من المفترض أن يعقد الشهر الماضي في تشنغدو بالصين، كما سيتم تخصيص قدر كبير من الاهتمام للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالعمليات المتعلقة بتغير المناخ المدرجة في الحزمة الرأسمالية للبنك الدولي. وعلى الرغم من ظهور أمثلة على التعاون والتمويل المشترك في مشاريع محددة، فإن البحث عن المواءمة والتقارب بين المعايير يميل إلى أن يعوقه انخفاض موجة التعددية. وسوف يتعين عليهم أن يتحوروا ويتكيفوا للعمل في سياق من التفتت المؤسسي واحتمال حدوث انفصال بين المساهمين/الأعضاء لمواصلة أداء مهامهم.